هادف

□ وحدة الصف الوطني الحلقة المركزيّة في هذه المرحلة

موقف الجبهة الشعبية من المجلس التاسيسي

بعد ضرب الحركة العمالية وزج العناصر الوطنية والعمالية في السجون . طرحت السلطة العميلة مشروع المجلس التاسيسي للموافقة على الدستور وكانت تهدف بالاساس الى احكام الخناق على القوى الوطنية بتقنين الحياة السياسية في البلاد ، وجعل الصراعات كلها تدور داخل اروقة المجلس باعتباره الساحة الوحيدة المسموح فيها بالحديث السياسي والتكتل والمعارضة السياسية ، لتمكن من رصد كافة القوى ، وادارة حلبة الصراع تحت سقف مجلسها وحسب القوانين التي تضعها . وتعطي القوانين التي تصدرها صفة الموافقة الشعبية عليها . وفي حالة صعود الحركة الجماهيرية تبرز قانون الطوارىء السيء الصيت لاعادة الامور الى الوضع الذي تريده .

انطلقت الجبهة الشعبية في تحديدها للموقف من المجلس من المنطلقات الثورية الصحيحة التي تلتزم بها ومن الظروف التي تعيشها البحرين على الصعيد الموضوعي والذاتي . والتي ابرزها :

١ — ان الدولة — ودولة البحرين كغيرها من الدول — هي اداة قمع في يد الطبقة او الطبقات المسيطرة ممثلة بالقوى الامبريالية والرجعية الاجنبية والاسرة الحاكمة والكومبرادور والملاكين العقاريين لاستبعاد وقهر الطبقات الشعبية ممثلة في العمال والبرجوازية الصغيرة والمتوسطة وفئات كادحة عريضة والجنود وقطاعات واسعة من المثقفين .

وبالتالي فان المقولات المثالية الرجعية الاستعمارية القائلة بان الدولة تعبر عن مصالح كل المجتمع ومصالح كل الطبقات وانها تنظم العلاقات الاجتماعية وتقدم الخدمات لكل الشعب ، وانها ليست لطبقة ضد طبقة ، ان هذه المقولات ليست صحيحة . ان الامبرياليين يقولون بان الحكومة تقدم الدواء والتعليم وتبني الطرق والمستشفيات من اجل الشعب . وان الدوائر الحكومية تعمل على تلبية حاجات الجمهور . كما ان الجيش والبوليس والمخابرات لحفظ امن المواطن . لحفظ الامن العام في البلاد .

هكذا تغطي الطبقات المسيطرة ، استغلالها وسلطتها على الجماهير ، انها مجبرة على تقديم الحد الادنى من مستلزمات المعيشة لكي تستطيع الجماهير ان تعيش وتقدم قوة عملها ، لتزيد من ارباح الطبقات المستغلة . ان السيد لا يستطيع ان يترك عبده في الجوع والحرمان ليدلل على سيطرته عليه ، لانه يحتاج اليه ولا بد من تقديم بعض الخدمات له ليواصل الحياة ، ليواصل تقديم مراسيم العبودية لسيده ، ليستطيع تامين الراحة والعمل له . ولهذا فان السلطات الاستعمارية والرجعية لا تقدم الخدمات (المستشفيات، التعليم،

الطرق ...) الا على ضوء احتياجاتها من ناحية وحجم الضغوطات الجماهيرية لانتزاع هذه الحقوق من ناحية اخرى . ان وضعية عمان ايام سعيد بن تيمور وبعد مجيء قابوس يبرهن بالدليل القاطع على صحة هذا الكلام .

ان الطبقات المسيطرة وخاصة الاسر العشائرية في بلادنا ، تتحدث كما لو انها تعبر عن مصالح جميع الطبقات في البلاد ، وان ما تعمله لا يمكن الا ان يفيد الجميع . انها تنظر الى مصلحة المجتمع من زاويتها هي . وتتصور بان الامتيازات التي تحصل عليها ضرورية لاستمرار المجتمع لان الاسر العشائرية ضرورية للمجتمع ! وان انتهاء سيطرتها يعني خراب البلاد كلها !

٢ — ان التنظيمات والكتل السياسية تعبر عن مصالح قوى طبقية في ذلك البلد . وبالتالي فان برامجها وسياستها تعبر بالاساس عن مصالح تلك الطبقات الاجتماعية والقوى المرتبطة معها .

يمكن الحديث عن برامج سياسية بشكل مجرد . فاحزاب الطبقة العاملة عندما تتكلم عن مصالح الوطن ، فانها تتحدث عن وطن العمال والمسحوقين والحلفاء المرتبطين معهم . وتنطلق في كافة تحليلاتها من هذا المنظار الطبقي . وتاتي مواقفها الوطنية والديمقراطية من زاوية فهمها العلمي لتلك المرحلة وكيف يمكن انجازها لتحقيق برنامج الطبقة العاملة وحلفائها للوصول الى مرحلة اخرى .. وهكذا حتى يتم تحقيق الهدف النهائي . ان الاحزاب تبني سياساتها المرحلية للحصول على مواقع افضل في معركة الصراع الطبقي المحتدمة في بلادها . وان التنظيم الذي يضع برامجه بشكل عشوائي وتجريبي يظن انه يصبه في طاحونته .

قد يجد نفسه يصب الماء في طاحونة اعدائه وهو

٣ — ان النضال الاساسي الذي يجب ان نركز عليه هو النضال الاساسي وسط الجماهير . اتباع خط الجماهير ضد السلطة العميلة ومخططاتها القديمة الجديدة . لاستنهاض اوسع القطاعات الشعبية للنضال ضد السلطة وفرض مطاليبها من خلال مختلف النضالات السلميه والعنيفة التي تخوضها الجماهير.

ان الدور الاساسي الذي يجب ان يقوم به التنظيم الثوري هو وضع الخط السياسي الصحيح والبرامج الصحيحة امام الجماهير وتنظيمها وقيادة نضالاتها لانتزاع مطاليبها العادلة . ولا تجب المراهنة على حسن نية السلطة او مبادرتها لتغير الاوضاع لصالح الجماهير.

والمضمون حولها . ان من يفكر بان السلطة العشائرية في البحرين ستتنازل عن امتيازاتها الاقطاعية وتعدل برامجها الدكتاتورية طواعية ودون نضال جماهيري ضدها بالاوهام .

ان خط الجماهير يتطلب ان يكون التنظيم الثوري وسط الجماهير باستمرار . وان يكون نضاله السياسي من خلال تجنيد وتعبئة وتنظيم هذه الجماهير. كما يعني ان تغير النظام الحالي واقامة سلطة وطنية لا يمكن ان يتم الا عن طريق الجماهير. وليس عن طريق المغامرات والانقلابات او الطريق السلمي للتحرر الوطني .

٤ — ان المجلس التاسيسي وسيلة لترقيع اوضاع النظام ، لاخراج دستور يقنن الحياة السياسية ، يجب المراهنة على المجلس التاسيسي او اي طريق اخر في ظل هذه السلطة القائمة لتغيير الاوضاع في البلاد .

وسواء كان المجلس بالتعيين الكامل او بالشكل الذي طرحته السلطة او بالانتخاب الكامل فانه لن يقرر الدستور لدولة ديمقراطية شعبية ، بل سيقرر لدولة يحكمها التحالف الامبريالي الرجعي لحفظ مصالح هذه القوى بالدرجة الاساسية . ان الجماهير في هذه المجالس لا يعني — بالنسبة للقوى الثورية — انها تريد تعديل هذه المادة من الدستور او اصدار ذلك القانون بالدرجة الاساسية، ان التراكيب التي تطبع على الورق تجد المئات من الصحافة اليومية ، القمع والاضطهاد والاستغلال البشع والتكتل بالحريات .. هذه هي الصفات الاساسية للنظام الحالي في البحرين ويتطلب تحديد الموقف من المشاركة او المقاطعة دراسة مستفيضة للفوائد والخسائر التي ستجنيها الحركة الوطنية من التشهير والتحريض ضد النظام وزيادة السخط الجماهيري عليه وافشال الاهداف الاساسية التي يرمي اليها من خلال هذه المشاريع .

ان التنظيم الثوري لا يرفض هذه المؤسسات بشكل مطلق — في كل زمان ومكان — ولا يوافق عليها بشكل مطلق . انه يرى بان الظروف الموضوعية والذاتية تتطلب الاشتراك في هذه المجالس ويشارك بالاساس من استخدام هذه المجالس للتوعية الشعبية . ليوضح للجماهير عجز النظام ومؤسساته بما فيها البرلمان عن حل المشاكل الحقيقية التي

الشيراوي : ادخال الاستثمارات الامريكية

تواجهها الجماهير . وليوضح لها بان السلطة تخدم القوى المستغلة وتضع القوانين التعسفية لزيادة ارباح هذه القوى . ويزيل من خلال برامج التشهير اية اوهام تعلقها القطاعات المتخلفة والجاهلة من الجماهير على هذه المؤسسات .

لقد حددت الجبهة الشعبية موقفها في البحرين من المجلس التاسيسي في بيان اصدرته للجماهير ، اوضحت فيه كامل التطورات السياسية التي جعلت السلطة توافق على المجلس التاسيسي ، وطرحت الموقف الثوري من هذه المجالس ، وحددت ان على القوى الوطنية ان تشترك في حالة معينة ، وتقاطع في حاله اخرى .

على القوى الوطنية ان تشترك في حالة استجابة السلطة الى مجموعة من المطالب الديمقراطية ابرزها الغاء قانون الطوارىء وتخفيض سن الانتخاب والترشيح واطلاق سراح المعتقلين ، والسماح للمراة ان تشارك في الحياة السياسية . ومجموعة اخرى من المطالب الديمقراطية . وهكذا رفعت الجبهة الشعبية مطالب الحركة الوطنية التي ناضلت من اجلها سنوات طويلة لتقود حملة تشهير واسعة بالنظام مستغلة الظرف الحرج الذي كانت تعيشه السلطة بعد الانتفاضة العمالية المجيدة وبعد التراجع المنظم للحركة العمالية انذاك لتعرية النظام وتعبئة الجماهير ضده وتطرح عليها حقوقها التي يجب ان تمارسها ومن خلال حملة التشهير وابراز المطالب ، واستطاعت الجبهة ان تكتل مجموعة كبيرة من العناصر حولها حتى من العناصر الاصلاحية لشن الهجوم على السلطة اكثر فاكثر .

وعلى القوى الوطنية ان ترفض الاشتراك في هذه اللعبة التي تجري تحت مظلة الامبرياليين والرجعيين السعوديين عندما تستنفذ الحملة التشهيرية قوتها وترفض السلطة الاستجابة لمطالب الحركة الوطنية لتكشف ادعاءات النظام في انه سيفتح صفحة جديدة من الحياة الدستورية والحريات العامة .

كانت الجبهة الشعبية تدرك انها لن تستطيع ان تخرج دستورا تقدميا في حالة اشتراكها في المجلس التاسيسي ولن تستطيع الحركة الوطنية بكل فصائلها ان تخرج هذا الدستور التقدمي المطلوب لان كل الشروط التي وضعتها السلطة كانت كافية لاخراج الدستور الذي تريده .

وحيث ان هدفها انذاك هو الخروج من العزلة الشعبية وسحب الجماهير من حول الحركة الوطنية فقد لعبت الجبهة دورا في تعرية هذا المخطط وفضحه ، وكانت واعية تماما للدور الذي يمكن ان تلعبه القوى الوطنية في حالة دخولها للمجلس التاسيسي الا وهو التشهير وفضح النظام . وانه لا يمكن تعبئة الجماهير باتجاه ان هذه المجالس ستقدم لها الحلول السحرية .

ولم تكن الجبهة الشعبية لوحدها في صف المقاطعة ، فقد وقفت قوى وطنية اخرى . لكن التبريرات التي طرحتها كانت تنطلق من ان الدور الاساسي للمجلس التاسيسي هو مناقشة مسودة الدستور واقراره . ولن يناقش مشاكل الجماهير . وان القوى الوطنية لا تستطيع تعدل اية مادة من مواد الدستور بالاضافة الى الفترة القصيرة للمجلس وهو ستة اشهر . ومن هذه المنطلقات ، رفضت الاشتراك في المجلس التاسيسي .

ورغم تباين اسباب المقاطعة لدى القوى الوطنيه ، فقد اسهم الموقف الموحد في فضح مخطط السلطة وتعريته امام الجماهير ، وعندما دعت السلطه الى الانتخابات ، وقفت قطاعات واسعة من الجماهير في صف المقاطعة .

ولقد واصلت الجبهة الشعبية حملة التشهير والتعبئة ضد مشاريع السلطة وفضحتها باستمرار خلال مرحلة المجلس التاسيسي ، وعرت مراد الدستور الرجعي في نشرتها السرية ((٥ مارس)) ووجدت السلطة الرجعية ضرورة كشف القناع عن وجهها القبيح فشنت حملة اعتقالات واسعة في صفوف الحركة الوطنية وزجت باعداد كبيرة من الوطنيين في السجون في مارس وابريل وعلى فترات متلاحقة من عام ١٩٧٣ للتخلص من الاطراف الثورية المعارضة داخل الصف الوطني . وارتكبت جريمة بشعة بحق المناضل العمالي محمد بونفور اودت بحياته وسلمت المناضل مراد عبدالوهاب الى السلطات العميلة في ابو ظبي ثم الى مسقط .

كان الهدف الاخر للسلطة ، احداث انقسام كبير داخل الحركة الوطنية لتمرير المشروع القادم باقل الخسائر ، فقد اكتشفت خطورة الموقف الموحد للقوى الوطنية عليها ، وعملت منذ بداية المجلس